الفصل الثالث

الدخل والاستهلاك والادخار

أهداف الفصل

في نهاية الفصل يكون الطالب قادراً على أن:

١- يفهم مفهوم الدخل القومي والعوامل المؤثرة فيه.
٢- يُعدِّد العوامل المؤثرة في كل من الاستهلاك والادخار.
٣- يفهم الكيفية التي يتم فيها تدفق الدخل في اقتصاد مغلق وبقطاعين.
٤- يفهم آلية تدفق الدخل في اقتصاد مفتوح للتجارة الخارجية وبأربعة قطاعات.
٥- يطبق كيفية حساب الميل للاستهلاك والميل للادخار والعلاقة بينهما.
٦- يبين مجالات التسرب من الدخل القومي وكذلك المجالات التي تشكل اضافة للدخل القومي.

المبحث الأول

الدخل القومي والتدفق الدوري

المطلب الأول: مفهوم الدخل وأهميته

أولاً: مفهوم الدخل القومي

١- تعريف الدخل القومي

هو مجموع الدخول النقدية لأصحاب عناصر الانتاج، لقاء مشاركتهم في انتاج السلع والخدمات التي تكون الناتج القومي، خلال مدة زمنية أمدها سنة واحدة.

ويعد الناتج القومي والدخل القومي وجهين لعملة واحدة

الوجه الأول: هو الناتج القومي المتمثل بالسلع والخدمات المنتجة خلال سنة واحدة، وهي متنوعة ومختلفة (سيارات- الآلات- ألبسة- والاقمشة- الألبان- اللحوم- الخضراوات- والخدمات المختلفة .... الخ)، وهو(الناتج القومي)، وهذه جميعاً سلع غير متجانسة لذلك تستعمل النقود كوحدة قياس للتعبير عن قيم السلع والخدمات التي انتجها المجتمع خلال مدة زمنية، عادة سنة.

الوجه الآخر: يتمثل بعوائد عناصر الانتاج التي شاركت في عملية الانتاج وهي الاجور التي يحصل عليها العمال، الأيجارات التي يحصل عليها اصحاب الاراضي والعقارات، والفوائد التي يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال، والارباح تكون من حصة المنظمين.

ثانياً: أهمية دراسة الدخل القومي

أ - يعد الدخل القومي أحد أهم المؤشرات المعتمدة دولياً في **تتبع تطور النشاط الاقتصادي** لأي مجتمع.

ب- إن حسابات الدخل القومي **أدوات اقتصادية تحليلية لبناء الخطط الاقتصادية.**

ت- توفر حسابات الدخل القومي فرصة لإمكانية **التنبؤ بمعدلات نمو الاقتصاد مستقبلاً.**

ث- يساعد حساب الدخل القومي على **احتساب متوسط دخل الفرد السنوي**، والذي يعد أحد المؤشرات الدالة على **مستوى الرفاهية في المجتمع.**

ج- التعرف إلى **نمط توزيع الدخل القومي** من خلال توزيع حصص عوامل الانتاج من مثل الأجور والرواتب- عوائد رأس المال- الايجارات ... الخ.

نشـاط ٩ يقوم مدرس المادة بتقسيم الصف الدراسي على أربع مجموعات، المجموعة الأولى تمثل (القطاع العائلي)، والمجموعة الثانية تمثل (قطاع الاعمال) والمجموعة الثالثة تمثل (الحكومة)، فيما تمثل المجموعة الرابعة (القطاع الخارجي)، ثم توضح كل مجموعة مصادر التسرب والحقن التي تخصها.

المطلب الثاني: التدفق الدوري للدخل

١- التدفق الدوري للدخل في اقتصاد مغلق

في البداية نفترض أن هناك اقتصاداً مغلقاً مكوناً من قطاعين فقط: الأول هو قطاع الأعمال، والثاني هو القطاع العائلي، في مثل هذا الاقتصاد الافتراضي فأن قطاع الأعمال هو القطاع الانتاجي الوحيد للسلع والخدمات، والانتاج يتم عن طريق تأجير عناصر الانتاج (الارض، العمل، رأس المال، التنظيم) التي يمتلكها القطاع العائلي إلى قطاع الاعمال، ليحصل منها على دخول وهي على التوالي: الريع، الأجر، الفائدة، والربح.

ونفترض ايضاً أن القطاع العائلي هو القطاع الوحيد الذي يشتري السلع والخدمات، وأنه ينفق كل الدخول التي يحصل عليها، من خلال عوائد عناصر الانتاج التي يقدمها لقطاع الاعمال، لغرض شراء تلك السلع والخدمات، والشكل (١٢) يوضح هذه الافتراضات كتدفق دائري:

شكل (١٢) التدفق الدوري للدخل في اقتصاد مغلق ذي قطاعين

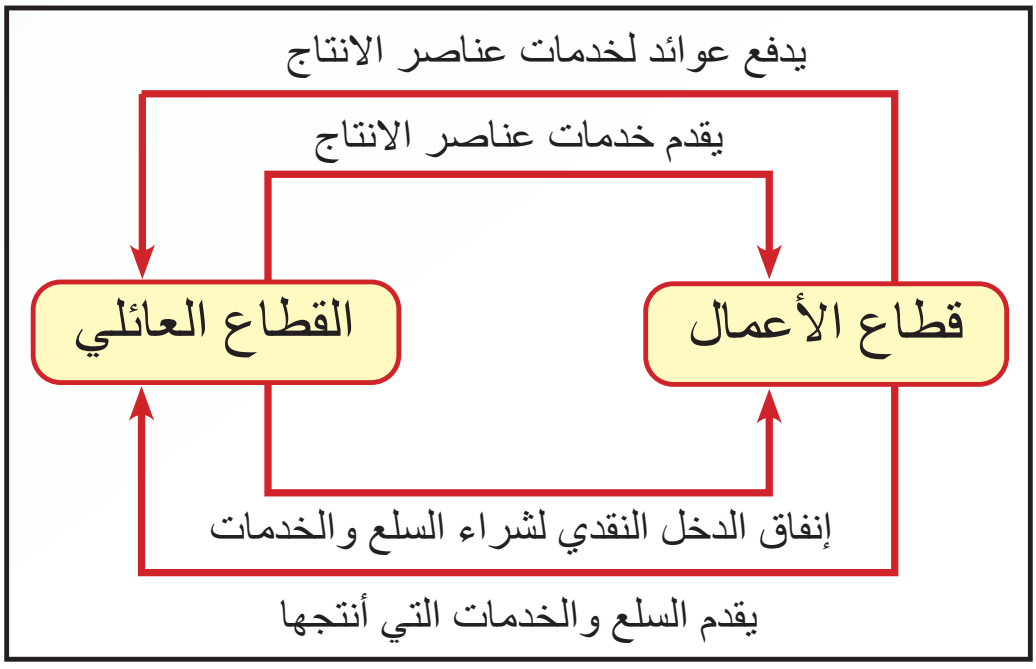

فالقطاع العائلي يحصل على الدخول النقدية جراء بيع خدمات عناصر الانتاج لقطاع الاعمال، ويستعمل القطاع العائلي كل الدخول النقدية التي يحصل عليها لشراء انتاج قطاع الاعمال (السلع والخدمات).

أما الشكل (١٣) فيتضمن متطابقتين من التدفق الدوري، فالدخل النقدي الذي يحصل عليه القطاع العائلي يساوي قيمة انتاج قطاع الاعمال، وايرادات قطاع الاعمال تساوي انفاق القطاع العائلي.

شكل (١٣) : متطابقة التدفق الدوري للدخل

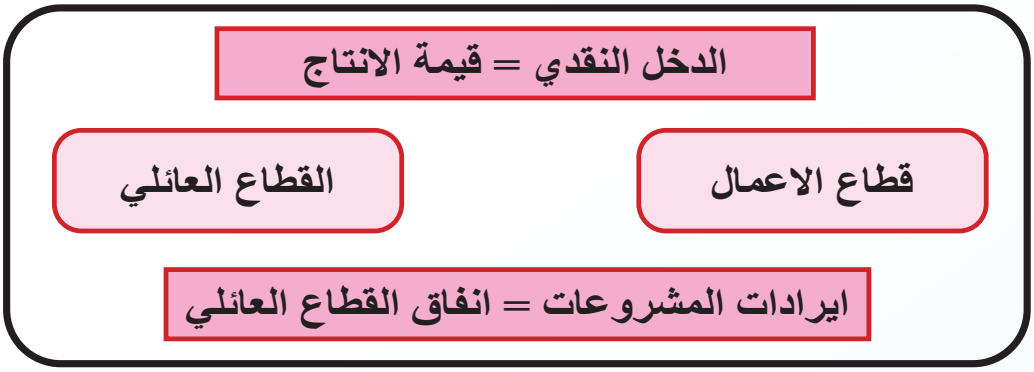

فاذا كانت ايرادات قطاع الاعمال تعادل مصروفات القطاع العائلي فسيستمر قطاع الاعمال بالإنتاج بمعدلاته الجارية، وبالعكس سيزداد الانتاج كلما زادت ايرادات قطاع الاعمال لأي سبب كان، أما اذا قلّت ايرادات قطاعات الاعمال عن مصروفات القطاع العائلي فهذا يؤدي إلى تخفيض الانتاج.

٢- التدفق الدوري للدخل في اقتصاد مفتوح مكون من أربعة قطاعات

سيضاف قطاع آخر للاقتصاد لكي يكون اقتصاداً واقعياً وهو قطاع العالم الخارجي، وهو القطاع المسؤول عن الصادرات والواردات، والذي فيه يمكن للاقتصاد المحلي بيع بعض السلع والخدمات التي أنتجت محلياً إلى دول أخرى على هيئة صادرات (Exports)، ويقوم في الوقت نفسه بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في صورة واردات (Imports). ويوضح صافي الصادرات (Tn)، الفرق بين قيمة الصادرات (X) وقيمة الواردات (M):

إذ إن:

$$Tn = X - M$$

Tn: صافي التجارة الخارجية
X: الصادرات
M: الواردات

والقطاعات الأربعة تتمثل بقطاع الاعمال والقطاع العائلي والقطاع الخارجي جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي، والشكل البياني (١٤) يوضح آلية عمل القطاع الحكومي في سلسلة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح مكون من أربعة قطاعات.

شكل (١٤) التدفق الدوري للدخل في اقتصاد مفتوح مكون من أربعة قطاعات

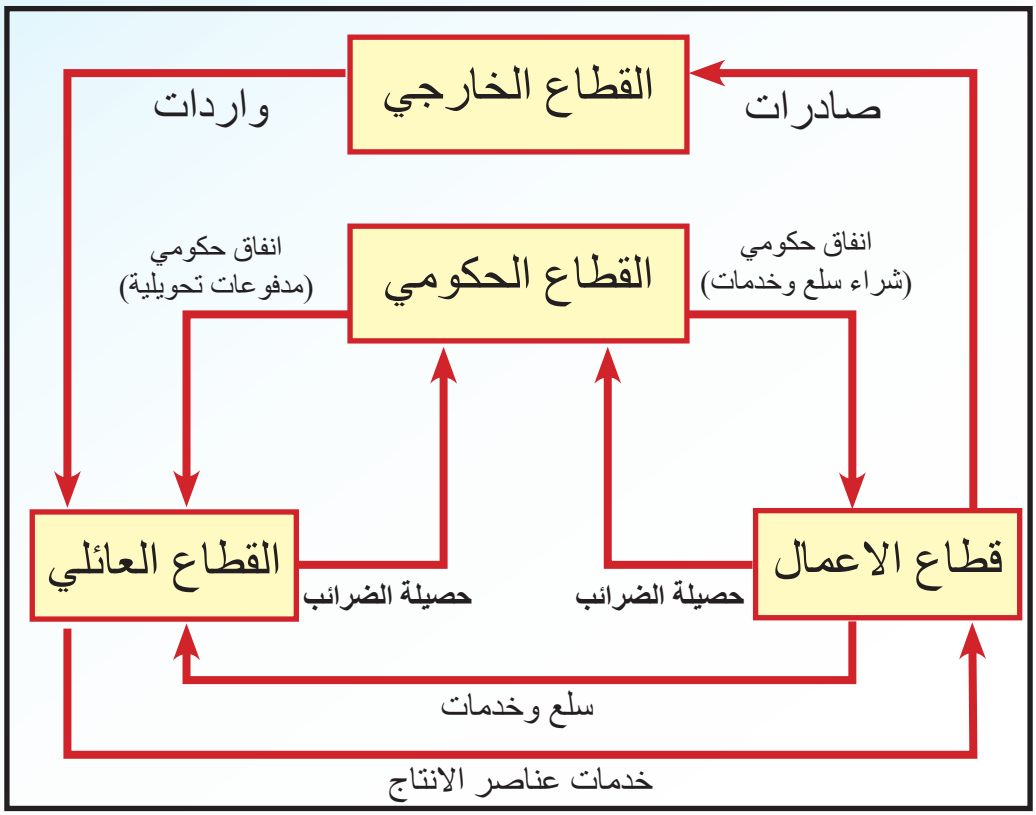

وبالاضافة إلى قطاع الأعمال والعائلي فأن القطاعات الجديدة (الخارجي والحكومي) تقوم بالآتي:

- يدفع قطاع الاعمال جزء من ايراداته على شكل ضرائب إلى القطاع الحكومي.
- ينفق القطاع الحكومي جزء مما يحصل عليه من ضرائب من قطاع الاعمال أما في شراء السلع والخدمات ويقدمها للقطاع العائلي أو بهيئة (مدفوعات) اجتماعية (رواتب الرعاية الاجتماعية - دور الايتام - دور المسنين... الخ).
- يُصدّر قطاع الاعمال جزء من انتاجه إلى الدول الأخرى عبر القطاع الخارجي ويستورد سلعاً وخدمات إلى القطاع العائلي.

المطلب الثالث: التسرب والحقن(Injection and Leakage)

أولاً: التسرب، طبقاً لافتراضات الاقتصاد البسيط، فأن عناصر الانتاج تقوم بإنفاق كامل الدخل لشراء السلع والخدمات المنتجة محلياً، ولكن هناك عناصر انتاج تقوم بالادخار، وعناصر انتاج تدفع ضرائب للدولة، وعناصر انتاج تشتري سلعاً منتجة في الخارج (واردات)، لذلك يمكن القول إن الادخار والضرائب والواردات أنفقت من خارج هذه الحلقة.

إذن، فالتسرب هو **الجزء غير المنفق من الدخل على الانتاج المحلي**، ويخرج من دائرة الانتاج ويكون على شكل أموال تدفع إلى الاستيرادات من الخارج (تدفع إلى دول أخرى) والأدخارات خارج المصارف، والضرائب.

ثانياً: الحقن، إن من يقوم بالإنفاق هو ليس القطاع العائلي فقط، فهناك القطاع الحكومي الذي يقوم بالإنفاق في الاقتصاد لتمويل الانشطة عن طريق الضرائب المحصلة، ويسمى هذا الانفاق بالإنفاق الحكومي، وهناك أيضاً قطاع الانتاج الذي يقوم بالإنفاق في الاقتصاد باستعمال مدخراته ومدخرات القطاع العائلي لاستثمارها، ويسمى هذا الانفاق بالإنفاق الاستثماري، كذلك هناك طلب خارجي على السلع والخدمات المحلية في الخارج وتسمى (الصادرات).

إذن، الحقن: **هو إضافة تأتي من إنفاق من مصدر آخر غير الدخل المحلي لعناصر الانتاج، ومصادر الحقن هي الانفاق الحكومي، الانفاق الاستثماري، الصادرات.**

لذلك فأن هناك أثراً لكل من القطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي في الاقتصاد، وتسمى هذه الآثار بـ(التسرب والحقن) ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (٥) الآتي:

جدول (٥) مصادر التسرب والحقن في الاقتصاد

الأثر	مصادر التسرب	مصادر الحقن
أثر الحكومة في الاقتصاد	الضرائب	الانفاق الحكومي
أثر التجارة الخارجية في الاقتصاد	الواردات	الصادرات

المبحث الثاني

الإستهلاك والميل للاستهلاك

المطلب الأول: الاستهلاك والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: الاستهلاك وأنواعه:

١ـ **تعريف الاستهلاك:** هو استعمال السلع أو الخدمات من أجل إشباع حاجات أو رغبات معينة، ويُعرِّفه آخرون بأنه ذلك الجزء من الدخل الذى ينفقه المستهلكون على شراء السلع والخدمات النهائية، ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية، وللاستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل، وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية؛ إذ إن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهو متعلق بالاستهلاك أيضاً.

٢ـ **أنواع الاستهلاك:**

أ ـ من حيث الجهة المستهلكة:

الاستهلاك الخاص: إذا كان المستهلك شخصاً اعتيادياً أو هيئة ذات شخصية اعتبارية أو مؤسسة خاصة يُعدّ الاستهلاك استهلاكاً خاصاً.

الاستهلاك العام: إذا كان المستهلك دائرة حكومية أو مؤسسة من مؤسسات الدولة المختلفة يعدّ الاستهلاك حينها استهلاكاً عاماً.

ب ـ من حيث طبيعة الاستهلاك:

الاستهلاك النهائي: وهو يؤدي إلى فناء السلعة المستهلكة باستعمالها مرة واحدة، على أن بعض السلع من الممكن أن تمثل استهلاكاً نهائياً لشخص واستهلاكاً وسيطاً لشخص آخر، على سبيل المثال فأن البرتقال التي تشتريه العائلة يُعد استهلاكاً نهائياً، بينما البرتقال الذي يشتريه صاحب محل لبيع العصير يُعد استهلاكاً وسيطاً، في حين أن العصير الذي يقوم ببيعه إلى المستهلك يُعد استهلاكاً نهائياً.

الاستهلاك الوسيط: وهو الاستهلاك الذي يتم بمقتضاه استعمال السلعة مرة اخرى كسلعة وسيطة لغرض انتاج سلعة نهائية، على سبيل المثال فأن شركات صناعة السيارات تقوم بشراء الاطارات ليس لغرض اعتبارها سلعة نهائية، بل كسلعة وسيطة تستعمل في صناعة السيارة التي تعد هي السلعة النهائية.

جـ - من حيث علاقته بالدخل:

الاستهلاك التابع: وهو الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل، فيرتفع بارتفاع الدخل وينخفض بانخفاض الدخل.

الاستهلاك الذاتي (المستقل): وهو الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل فهو قائم حتى لو كان الدخل صفراً، وعادةً ما يستعمل المستهلك مدخراته السابقة أو الاقتراض لتلبية حاجاته الاساسية في حالة كون دخله صفراً.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الاستهلاك: هناك عوامل عدة من شأنها التأثير في الاستهلاك كماً ونوعاً، وهي:

١- **مستوى الأسعار:** يُعد مستوى الأسعار من العوامل المهمة في التأثير في حجم الاستهلاك؛ إذ إن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لاستهلاكه، وانخفاضها يؤدي الى زيادة الاستهلاك.

٢- **توقعات الأسعار:** تُعد التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها في الاستهلاك، فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي إلى المستقبل فينخفض الاستهلاك.

٣- **التقليد والمحاكاة:** إن عامل التقليد والمحاكاة من العوامل المهمة التي تؤثر في أنماط الاستهلاك، إذ يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الاستهلاكية، وقد يلجأ بعضهم إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتد استعمالها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو جيران ولو اضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك، كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً في نمط استهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة التي لم يعتادوا شراءها من قبل.

٤- **النظرة إلى الادخار:** إن نظرة المجتمع إلى الادخار ووعيه لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك ومن ثَمَّ الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية، فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فأنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة، أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون اهتماماً يذكر للادخار أو أنهم محبون للاستهلاك بطبعهم، فإن هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار.

٥- **العوامل الاجتماعية:** هناك عوامل اجتماعية كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر في حجم الاستهلاك، فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب حتى منتصف العمر، ثم يبدأن بالتناقص في سن الشيخوخة، وتأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط إذ يزيد الادخار في سن الشباب، ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم يتناقص، وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الاستهلاك يكون في سن الشباب وسن الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.

٦- **الأذواق والتفضيلات:** تختلف أذواق الأفراد اختلافا متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل، ويعزى ذلك إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية، فضلاً عن التغيرات المستمرة التي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها والتغيرات التي تطرأ على وسائل الدعاية والإعلان، وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من حقيقة إلى أخرى.

٧- **نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:** تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وادخارها غالباً ما يكون منخفضاً نسبياً بسبب انخفاض مستويات دخلها، أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من دخلها وادخار نسبة أكبر منه، فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء، لذلك كلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك، وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل والعكس بالعكس.

٨- **الثروة:** إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة، كالإرث مثلاً، من شأنه زيادة استهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع إلى استهلاكها من قبل، ثم بعد مدة يعتاد نمطاً استهلاكياً معيناً فيثبت الاستهلاك نوعاً ما وقد يبدأ في زيادة مدخراته.

٩- **الضرائب:** تؤثر الضرائب التي تفرضها الدولة في مدخرات الأفراد واستهلاكهم، ومن ثَمَّ في تخفيض مستويات الطلب وخاصة السلع غير الضرورية (الكمالية والترفيهية)، وعندما تسعى الدولة إلى تشجيع الادخارات فأنها تقوم بخفض مستويات الضرائب على الافراد والشركات.

المطلب الثاني: دوال الاستهلاك والميل للاستهلاك

أولاً: دالة الاستهلاك

وهي علاقة طردية موجبة بين الاستهلاك والدخل، بمعنى أن زيادة الدخل يصاحبها زيادة في الاستهلاك، كما أن انخفاض الدخل يصاحبه انخفاض في الاستهلاك، في ظل فرضية ثبات العوامل الاخرى التي تؤثر في الاستهلاك بخلاف الدخل، ومن الممكن التعبير عن دالة الاستهلاك كما يأتي:

$$C = f(y)$$

إذ إن: F: دالة

C: الاستهلاك

Y: الدخل

أي أن الاستهلاك دالة في الدخل، ومن الممكن التعبير عنها أيضاً بصورة دالة خطية كالاتي:

$$C = a + by$$

إذ إن:

a: الاستهلاك التلقائي، ويمثل مستوى الاستهلاك للفرد لكي يبقى في قيد الحياة حتى وإن كان دخله (صفراً) ويعبر عنه هندسياً بالمسافة (a) على المحور العمودي، والذي يمثل أدنى مستوى للاستهلاك في حالة أن الدخل المتاح للإنفاق يساوي صفراً.

b: الميل الحدي للاستهلاك

by: الاستهلاك التابع

ويمكن توضيح دالة الاستهلاك من خلال الشكل (١٥) الآتي:

شكل (١٥) دالة الاستهلاك (للاطلاع)

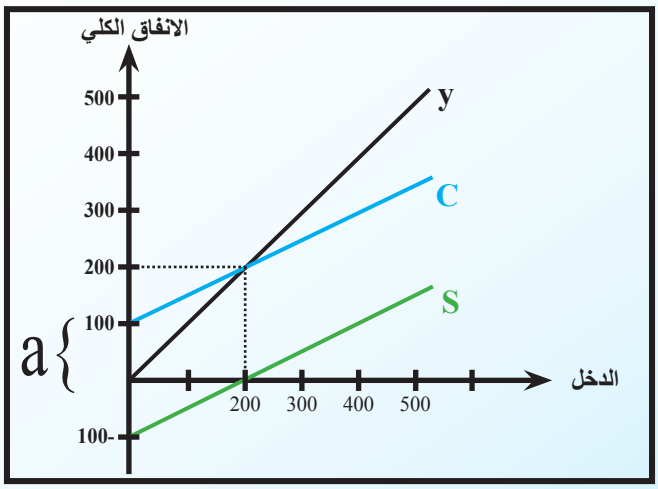

إذ نجد أن المسافة (a) تمثل الاستهلاك الذاتي، وهو الجزء المقطوع من المحور العمودي، فيما يمثل منحنى الاستهلاك العلاقة الطردية بين الاستهلاك التابع (bY) والدخل (Y).

ثانياً: الميل للاستهلاك

١- **الميل الحدي للاستهلاك:** وهو نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل، وهو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح.

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

٢- **الميل المتوسط للاستهلاك:** وهو نسبة ما يوجه للاستهلاك من الدخل، وهو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، ويستفاد منه لمعرفة نسبة الاستهلاك إلى الدخل، والميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع كل زيادة في الدخل، وقانون الميل المتوسط للاستهلاك هو:

$$APC = \frac{C}{Y}$$

مثال تطبيقي على دالة الاستهلاك: من خلال الجدول (٦) نجد أنه عندما يكون الدخل صفراً فأن الاستهلاك (٨٠) إذ يقوم الفرد بالاستهلاك حتى لو كان دخله صفراً؛ لأنه سيستعمل مدخراته السابقة أو الاقتراض لغرض الاستمرار بالاستهلاك الضروري الذي يبقيه في قيد الحياة.

وكلما زاد الدخل زاد معه الاستهلاك وانخفضت الحاجة لاستعمال المدخرات السابقة أو الاقتراض، إلى أن يصل الفرد للحالة التي يستعمل فيها كل دخله للاستهلاك، ويكون ادخاره صفراً، وبعد ذلك يبدأ الادخار بالتزايد مع تزايد الدخل.

جدول (٦) مثال توضيحي على دالة الاستهلاك

الدخل	الاستهلاك	الادخار
صفر	٨٠	٨٠-
١٠٠	١٦٠	٦٠-
٢٠٠	٢٤٠	٤٠-
٣٠٠	٣٢٠	٢٠-
٤٠٠	٤٠٠	صفر
٥٠٠	٤٨٠	٢٠
٦٠٠	٥٦٠	٤٠
٧٠٠	٦٤٠	٦٠
٨٠٠	٧٢٠	٨٠

وهنا فأن الميل الحدي للاستهلاك هو:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

$$MPC = \frac{١٦٠ - ٨٠}{١٠٠ - ٠} = \frac{٨٠}{١٠٠} = ٠,٨٠$$

$$MPC = \frac{٢٤٠ - ١٦٠}{٢٠٠ - ١٠٠} = \frac{٨٠}{١٠٠} = ٠,٨٠$$

وهكذا بالنسبة لجميع مراحل الدخل فأن الميل الحدي للاستهلاك يكون ثابتاً ومقداره (٠,٨٠)، وبذلك يكون الجدول (٧) كالآتي:

جدول (٧) دالة الاستهلاك مع الميل الحدي للاستهلاك

الدخل	الاستهلاك	الادخار	الميل الحدي للاستهلاك
صفر	٨٠	٨٠-	-
١٠٠	١٦٠	٦٠-	٠,٨٠
٢٠٠	٢٤٠	٤٠-	٠,٨٠
٣٠٠	٣٢٠	٢٠-	٠,٨٠
٤٠٠	٤٠٠	صفر	٠,٨٠
٥٠٠	٤٨٠	٢٠	٠,٨٠
٦٠٠	٥٦٠	٤٠	٠,٨٠
٧٠٠	٦٤٠	٦٠	٠,٨٠
٨٠٠	٧٢٠	٨٠	٠,٨٠

نشاط ١٠ **مجتمعان، الأول ميله الحدي للاستهلاك (٠,٨٠)، والثاني ميله الحدي للاستهلاك (٠,٦٠)، ما تأثير ذلك من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ؟**

المبحث الثالث

الإدخار أهميته وعلاقته بالاستهلاك

المطلب الأول: مفهوم الادخار وأهميته

أولاً: تعريف الادخار وأنواعه

١ـ **تعريف الادخار:** هو ذلك الجزء من الدخل غير المخصص للاستهلاك، ويسمى (فائض الدخل)، أي إنه الفرق بين الدخل وما ينفق على الاستهلاك، ويُعد الادخار تنازلاً من قبل المستهلك عن جزء من دخله، وايداعه لدى المؤسسات المالية للاستفادة من الفائدة التي تمنحها تلك المؤسسات، ومن ثم المشاركة في النشاط الاقتصادي.

ويختلف الادخار عن الاكتناز، فالاكتناز هو احتفاظ الاشخاص بالنقود دون وضعها لدى المؤسسات المالية ومشاركتها في النشاط الاقتصادي، وهذا راجع لعدة أسباب منها: انعدام الثقة بالنظام المصرفي، عدم شيوع ثقافة الاستثمار، الوازع الديني، والعادات والتقاليد، فالاكتناز ظاهرة مرضية في الاقتصاد وأما الادخار فيُعد ظاهرة صحية.

٢ـ **أنواع الادخار:** هناك نوعان من الادخار: ادخار اختياري وادخار اجباري:

أ ـ الادخار الاختياري: هو الادخار الذي يقوم به الافراد من دون أية ضغوط من أي طرف وبحرية تامة، إذ تحفز الحكومة الافراد من خلال رفع سعر الفائدة، من أجل دفعهم للادخار، ومن ثم توجه هذه المدخرات (المدخرات العائلية ومدخرات القطاع الخاص) إلى القطاع الإنتاجي.

ب- الادخار الاجباري: هو عكس الادخار الاختياري، إذ تنعدم فيه حرية الفرد، فيفرض على الافراد أو المشاريع بمقتضى قوانين ولوائح لا يستطيعون مخالفتها، فيحتجز جزء من دخلهم، وهذا النوع من الادخار يتم بقوانين وقرارات حكومية مثل الضمان الاجتماعي والتأمينات.

ثانياً: أهمية الادخار: إن أهمية الادخار لا تشمل الفرد فقط، بل المجتمع كله ويتمثل بالآتي:

١ـ من خلال الاستفادة من الفوائد التي تمنحها البنوك على المدخرات، إن الادخار ينمي رؤوس الاموال.

٢ـ توفير الاموال اللازمة لمن هم بحاجة اليها بدلاً من تجميدها، وبذلك فأن الادخار يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني وزيادة الانتاج.

٣ـ تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتقليل معدلات البطالة.

٤- زيادة معدلات نمو الاقتصاد الوطني وازدهار المجتمع.
٥- زيادة حصيلة المدخرات يؤدي إلى فتح أفاق ومجالات اقتصادية جديدة وذات نفع عام، كاستصلاح الأراضي وبناء المدن.
٦- يؤدي تشغيل الأموال المدخرة إلى زيادة الاستثمارات بما يحقق فائضاً في الدخل القومي.
٧- يؤدي الإدخار إلى اكتفاء الدولة تدريجياً مما يمنعها من الحاجة لطلب معونة أو اقتراض من أية دولة أجنبية.

نشاط ١١ **عمار طالب في الصف السادس الادبي، والده يتقاضى راتباً شهرياً مقدارهُ (مليون دينار عراقي)، تنفق العائلة (٧٥٪) من ذلك الراتب كاستهلاك شهري، بماذا ينصح عمار والده بخصوص المبلغ المتبقي من الراتب؟ ولماذا؟**

المطلب الثاني: الميل للادخار وعلاقته بالاستهلاك

أولاً: الميل للادخار

١- الميل الحدي للادخار: هو نزوع الفرد لتوفير جزء من دخله ويمثل نسبة التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل، وهو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح ويعبر عنه بالآتي.

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

٢- الميل المتوسط للادخار: يعبر عن نسبة ما يوجه للادخار من الدخل، وهو مقدار موجب أو سالب أقل من الواحد الصحيح، ويستفاد منه لمعرفة نسبة الادخار إلى الدخل، والميل المتوسط للادخار يتزايد مع كل زيادة في الدخل، وقانون الميل المتوسط للادخار هو:

$$APS = \frac{S}{Y}$$

مثال تطبيقي على دالة الادخار

بالعودة إلى مثالنا السابق الذي طُبِّقَ في دالة الاستهلاك، فيمكننا الحصول على كل من الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للادخار كالآتي:

من معادلة الميل الحدي للادخار:

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

$$MPS = \frac{-٦٠ - (-٨٠)}{١٠٠ - ٠} = \frac{٢٠}{١٠٠} = ٠,٢٠$$

$$MPS = \frac{-٤٠ - (-٦٠)}{٢٠٠ - ١٠٠} = \frac{٢٠}{١٠٠} = ٠,٢٠$$

وهكذا بالنسبة لجميع مراحل الدخل فأن الميل الحدي للادخار ثابت في مدة زمنية معينة، كما يتضح من جدول (٨) :

جدول (٨) الاستهلاك والادخار والميل الحدي للاستهلاك وللادخار

الدخل	الاستهلاك	الادخار	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للادخار
صفر	٨٠	٨٠-	-	-
١٠٠	١٦٠	٦٠-	٠,٨٠	٠,٢٠
٢٠٠	٢٤٠	٤٠-	٠,٨٠	٠,٢٠
٣٠٠	٣٢٠	٢٠-	٠,٨٠	٠,٢٠
٤٠٠	٤٠٠	صفر	٠,٨٠	٠,٢٠
٥٠٠	٤٨٠	٢٠	٠,٨٠	٠,٢٠
٦٠٠	٥٦٠	٤٠	٠,٨٠	٠,٢٠
٧٠٠	٦٤٠	٦٠	٠,٨٠	٠,٢٠
٨٠٠	٧٢٠	٨٠	٠,٨٠	٠,٢٠

ثانياً. العلاقة بين الاستهلاك والادخار

إن العلاقة بين الاستهلاك والادخار تتحدد بالدخل الذي يتوزع بينهما كما تعبر عنه المعادلة الآتية:

الدخل = الاستهلاك + الادخار

$$Y = c + s$$

Y= الدخل c = الاستهلاك s = الادخار

والمعادلة السابقة تسمى بمعادلة الدخل، فالدخل (Y) يُقسّم عادة بين الاستهلاك (C) والادخار (S)، وهذا يعني أنه توجد علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك من جهة، وبين الدخل والادخار من جهة أخرى، أي إن الاستهلاك هو دالة في الدخل، وكذلك الادخار هو دالة في الدخل. ومن ناحية أخرى فأن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح وعليه لا يمكن لأحدهما أن يكون واحداً صحيحاً:

MPC+MPS=١

أسئلة الفصل الثالث

س١ : عرِّف خمساً مما يأتي:

الدخل القومي، التسرب، الاستهلاك الذاتي، دالة الاستهلاك، الادخار الاجباري، الميل للادخار.

س٢ : بيِّن بالرسم مع التأشير فقط الآتي:

أ- التدفق الدوري للدخل في اقتصاد مغلق ذي قطاعين

ب- دالة الاستهلاك.

ت- التدفق الدوري للدخل في اقتصاد مفتوح ذي اربعة قطاعات.

س٣ : علل ما يأتي:

أ- لماذا نستعمل النقود في حساب الناتج القومي؟

ب- تعد التوقعات من العوامل المهمة في الاقتصاد ولها تأثير في مستويات الاستهلاك.

ت- يستمر الفرد بالاستهلاك حتى لو كان دخله صفراً.

ث- تتسم الطبقات الفقيرة بانخفاض مستويات الادخار على عكس من الطبقات الغنية.

ج-يمكن أن تكون السلعة نفسها ذات استهلاك نهائي ووسيط.

س ٤ : أجب عن فرعين:

أ- ما أهمية الادخار للفرد والمجتمع ؟

ب- عدِّد خمسة من العوامل المؤثرة في الاستهلاك واشرح واحدة منها.

ت- ما الاهمية التي تترتب على دراسة الدخل القومي ؟

س ٥ : أملاء الفراغات الآتية بما يناسبها:

أ- يحصل القطاع العائلي على الدخول النقدية جراء بيع خدمات ..... لقطاع .....

ب- يتكون الاقتصاد من اربعة قطاعات هي: القطاع.....، وقطاع .....، والقطاع ..... ، والقطاع..... .

ت- مصادر الحقن في الاقتصاد تأتي من .....، والانفاق الاستثماري، و.....

ث- اذا كان افراد المجتمع محبين بطبعهم للاستهلاك، فان هذا المجتمع يزيد فيه .....، وينخفض فيه ..... .

ج-يقسم الدخل عادة ما بين ..... و ..... .

ح-الاكتناز هو احتفاظ الافراد بالنقود دون وضعها في ..... مما يحرم النشاط الاقتصادي منها.

س٦ : إذا كان لديك الجدول الآتي لكل من الدخل والاستهلاك، المطلوب ايجاد:

الدخل	الاستهلاك
٠	١٠٠
١٠٠	١٧٥
٢٠٠	٢٥٠
٣٠٠	٣٢٥
٤٠٠	٤٠٠
٥٠٠	٤٧٥
٦٠٠	٥٥٠
٧٠٠	٦٢٥

أ - الادخار.

ب - الميل الحدي للاستهلاك.

ج - الميل الحدي للادخار.

س٧ : وضِّح الفرق بين أنواع الاستهلاك الآتية:

أ - الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام.

ب- الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط.

ج- الاستهلاك التابع والاستهلاك المستقل.